

الهجرة غير الشرعية بين مشاكل الإصلاحات الداخلية وسياسات الدول المستقبلية

أ. ليندة زموري

أستاذة مساعدة قسم (أ)

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

ملخص:

إن مفهوم الهجرة غير الشرعية يحمل دلالات باعتبار أن حركة الانتقال من بلد إلى آخر تتم بطرق غير قانونية، مما جعل الكثير من الدارسين و الباحثين يصنفون هذه الظاهرة ضمن الظواهر الخطيرة التي تتجلبها كلا الدولتين - الدولة التي يهاجر منها أفرادها والدولة التي يتجه لها هؤلاء، ولربما قد طرحت الكثير من الأسئلة والإشكالات حول البحث عن الأسباب الرئيسية التي خلقت الظاهرة وأصبحت تؤرق صناع السياسات لإيجاد لها الحلول الكفيلة للتقليل ولو جزئيا من الحركة السريعة وغير القانونية لهؤلاء الأفراد والمواطنين من بلادهم. من خلال هذا المقال سنحاول تحليل مفهوم الهجرة غير الشرعية وكذا تفكيك التركيب الهيكلي للهجرة غير الشرعية، تحليل الإفرازات السلبية للعمولة والليبرالية على اقتصاديات الدول الفقيرة، والانعكاسات السلبية التي تطرحها الهجرة غير الشرعية على البلدان المستقبلية، بالإضافة للحلول المطروحة من قبل الدول المتقدمة لمكافحة هذه الظاهرة.

Résumé:

le concept d'immigration illégale a des connotations que le mouvement pour passer d'un pays à l'autre sans la permission du pays récepteur est illégal, ce qui rend beaucoup de chercheurs classés à ce phénomène dans les phénomènes dangereux rencontrés par les deux pays - l'État qui migre de ses membres et de l'État tend son ces derniers - et peut-être posé beaucoup de questions et de problèmes au sujet de trouver les raisons principales qui ont créé le phénomène et est devenu hanté par les décideurs politiques à trouver des solutions

pour réduire au moins en partie par le mouvement rapide et juridique de ces personnes et des citoyens de leur pays. A travers cet article nous allons essayer d'analyser le concept de l'immigration clandestine, ainsi que le démantèlement composition structurelle de l'immigration clandestine, les sécrétions analyse les effets négatifs de la mondialisation et du libéralisme sur les économies des pays pauvres, les répercussions négatives posés par l'immigration clandestine sur les pays d'accueil, les solutions offertes par les pays développés pour lutter contre ce phénomène.

1- الهجرة :مدخل سوسيو-اقتصادي لفهم وتحليل ظاهرة الهجرة.

أصبح ينظر لظاهرة الهجرة غير الشرعية وكأنها السرطان الذي يهدد كيان الدول ويضعف من قدراتها الاستيعابية لكم هائل من المواطنين الفارين من أنظمتهم السياسية ، بالرغم من أن الهجرة في زمن بعيد كانت مصدرا من المصادر الأساسية للتنمية والتقدم بين الشعوب بفعل التبادلات التجارية والاستعانة باليد العاملة الأجنبية. والمعادلة الآن التي نحن بصدد البحث عن مجاهاها ومعرفة مكنوناتها وأبعادها الخطيرة، تركز على الهجرة من الجنوب الى الشمال بحثا عن لقمة العيش في حين أنه في وقت الاستعمار والاستغلال الفاحش لشروات الدول النامية من قبل دول متطورة كانت الهجرة تتجه من الشمال الى الجنوب لما يوفره البلد المستقبل من ظروف العيش الرغد لهؤلاء الفارين من أوضاع بلدانهم المزرية.

لا يمكن في كل الأحوال اعتبار حركة التنقل من بلد الى بلد آخر سببه اقتصادي بحت، بل يستحوذ السبب السياسي على جزء كبير من تكوين الأزمة . فالهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية تعبر على رفض المواطنين لواقعهم في بلدهم لعدم توفر الظروف الأمنية أو الاقتصادية التي تتيح لهم العيش في مناخ ملائم. وقد ظهرت بناء على هذه الظاهرة عدة مصطلحات تعبر على نوعية وصنف كل هجرة كالهجرة السياسية والهجرة الاقتصادية والهجرة الثقافية... الخ.⁽¹⁾

وإذا تتبعنا حركة الهجرة لوجدنا أن الانطلاقة تكون من دول أكثر فقرا وأقل أمنا وديمقراطية وتتجه نحو دول أكثر غناء ورفاها. فإذا كان البعض يعتبرها ظاهرة إيجابية لما يتطلبه اقتصاد بعض الدول من الدعم والكفاءة ، فالبعض الآخر يعتبر الهجرة ظاهرة غير صحية لدول الأكثر تقدما ، ففي نظرهم هي نشاط غير قانوني وعليه تنجر أعمال غير قانونية وتؤسس شبكة متنوعة من الأفعال الإجرامية .

بناء على هذا التقديم يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الدول المعنية بظاهرة الهجرة.

1. الدول التي تنطلق منها حركة الأفراد والتي غالبا ما تتوفر على خصائص الفقر والبأس وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

2. الدول التي تعتبر مناطق إما عبور أو استقرار وتكون أرفع مستوى معيشي من الدول السابقة، فتحوز على رغبة المهاجرين في الاستقرار وقبول بأبسط ظروف العيش. أو تحاول هذه الفئات عندما تحين الفرصة للانتقال عبر البحر لدول أوروبية .

3. الدول الأكثر غناء والتي تكون دول قادرة أن توفر لهؤلاء ظروف معيشية أكثر ملائمة. لأنه بالإضافة إلى الإطار الشروط الاقتصادية المتاحة هناك الإطار القانوني الذي يحمي طبقة معينة أثناء تواجدها في البلد المستقبل ونقصد بها الاتفاقات الدولية والقوانين الداخلية للدول المستقبلية.

أ-الإطار القانوني للهجرة: تنص بعض الاتفاقات الدولية على الحماية القانونية للمهاجرين ، ونخص بالذكر الاتفاقية الدولية لحماية المهاجرين وأعضاء أسرهم والتي تمت المصادقة عنها في 18 ديسمبر 1990 وتم العمل بها في 01 جويلية 2003. والمادة 2 من بروتوكول رقم 04 من CEDH المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان. الذي تنص " كل شخص هو حر لمغادرة لأي دولة بما فيه دولته بالرغم من أن المهاجرين لا يتمتعون بحق مطلق لقبولهم في بلد معين " وتضيف المادة 05 الفقرة 4 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن كل شخص يتم اعتقاله أو توقيفه،

له الحق برفع تظلم أمام المحاكم المختصة للنظر في شرعية توقيفه والحكم بإطلاق صراحه إن كان التوقيف غير شرعي. وانطلاقا من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان فالمادة 13 منه تنص على أن :

1. لكل شخص له الحق الانتقال لكل حرية واختيار إقامة داخل أي دولة.

2. لكل شخص له الحق بمغادرة أي دولة بما فيها دولته والرجوع إليها متى شاء. ⁽²⁾

وتنص المادة 14 من نفس القانون أن كل شخص حر في اختيار الدولة التي توفر له حق اللجوء باستثناء حالات المتابعة القضائية. لكن بالرغم من ذلك تبقى هذه الحقوق تخص فئة معينة من الدول لا غير بدليل أماكن التي جهزت لاستقبال المجموعات المهاجرة والتي توصف بغير اللائقة.

حسب تقرير هيئة الأمم المتحدة لـ 2006 فإن ظاهرة الهجرة تزايدت خاصة في العشريتين الماضيتين فقد تجاوز عدد المهاجرين في العالم سنة 2005 الى 191 مليون مهاجر بعد ما كان 176 مليون سنة 2000 ، حيث تمثل 3% من عدد السكان. ⁽³⁾ وبعد المصادقة على اتفاقية شينغن زاد معدل الهجرة غير الشرعية ، على سبيل المثال وصل سنة 2006 عدد القصر من المغاربة 4441 وتم وضعهم في مراكز الاستقبال أقل ما يقال عنها بأنها غير لائقة كما يلاحظ ارتفاع عدد النساء المهاجرات وما يتعرضن من التعدي الجسدي والاعتصاب...الخ

وحسب المنظمة العالمية للهجرة، فإن عدد المهاجرين عالميا تجاوز 200 مليون سنة 2008. كما يلاحظ أن بعض الدول زاد عندها عدد المهاجرين أكثر من معدل المواليد هذا ما نتج عنه ظهور العمل غير الشرعي وطلب اللجوء...الخ. ⁽⁴⁾

يرى البعض أم مسألة الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تعالج خارج إطار البعد التنموي حيث يقر Sylvere Yao Koman بوجود علاقة تلازمية بين معدل الهجرة في بلد والمحفزات الاقتصادية ، حيث يستعمل متغير الصراع والحروب الداخلية والأزمات الخطيرة التي

تستفز الشعوب وتحرضهم على الهجرة وحسب August Kouakou كل إشكالات التنظيم العالمي للهجرة تدور حول مراقبة المهاجرين غير الشرعيين ، حيث يمكن استنتاج فكرتين:

- هناك من يقول أنها سلبية بالنسبة للدول المستقبلية والتي تعتبر دول استعمارية بالأساس.
- هناك من يعتبرها ايجابية لاقتصاديات الدولتين : الدولة الأصلية والدول المستقبلية.

وبحلول Kouakou أن يقترح حلا لهذه المسألة بطلب مساعدة الدول المتقدمة للدول الفقيرة لتوفير الحد الأدنى من أسس التنمية بالرغم من أن البعض يتحفظ من موضوع المساعدات بالنسبة للدول ذات الانظمة الشمولية، لكونها دول لازال الاستقرار فيها لم يستتب وربما توجه تلك المساعدات لأغراض غير سلمية.

ب-البعد السياسي للهجرة غير الشرعية: تعتبر الدول المعنية بمكافحة الهجرة غير الشرعية، هي نفسها الدول التي كانت يوما ما مستعمرة لهذه الدول ، حيث يشعر هؤلاء المهاجرين بحقهم في الحياة ضمن قوانين وحضارة الدول المتقدمة وعليه يمكن اعتبار حركة الهجرة بالاستعمار المضاد أين يتم تأسيس الحق في الحياة داخل بلدان الدول المتطورة بدافع حقهم التاريخي المسلوب، كما يمكن إرجاع سبب الهجرة الى المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق الدول المتقدمة التي أضحت تدفع بالإصلاح السياسي نحو أنفاق مظلمة مما ترتب عنها عدم الاستقرار السياسي وعدم التجانس في بناء مؤسسات الدولة بطريقة تراعي الجوانب الاثنية والعقائدية للفئات الاجتماعية التي تعيش ضمن الإطار الجغرافي الواحد مثل (أنغولا . كوت ديفوار...الخ).

2-انعكاس سياسة التكيف الهيكلي على اقتصاديات الدول الإفريقية في الهجرة.

أ- مفهوم سياسة التكيف الهيكلي:

عند دراستنا لمختلف التحولات الاقتصادية التي حدثت في معظم الدول النامية فإن الصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية ومن ورائها الدول الرأسمالية هي المهندس الأول لهذا

التحول والذي لم يكن متجانسا وفق بيئة هذه الدول، وقد يتساءل الدارس لماذا هذا الاهتمام المتزايد حول عملية إصلاح الأنظمة في الدول النامية بالرغم من إعلان معظم الدول بفشل هذه السياسات، فإن الإجابة تكون مقالة **نكسون ريتشارد** «لكننا و نحن نتخلص من إحساسنا بالذنب اتجاه العالم الثالث، لا نتخلص من مسؤولياتنا نحوه، قد لا يكون الفقر وسوء التغذية والمرض والحرب في هذه الأمم خطونا، لكنها جميعا تعد مشكلات بالنسبة لنا مثلما هي مشكلات بالنسبة لهم..... فالعالم الثالث هام لنا لكونه يتربع على موارد طبيعية وبشرية هائلة، فهو ينتج معظم النفط العالمي وغيره من الموارد الخام الأخرى، وبدونها ستنهار الاقتصاديات الصناعية."

ودول العالم الثالث دوما كان محل منافسة شديدة بين القوتين العظميين بحيث يقر "نكسن" أن الفقر وسوء التغذية والمرض هو التربة المثالية لترعرع النزاعات السياسية ويتضافر اليأس والطغیان والانتهازية لخلق مناخ فاسد من الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي.⁽⁵⁾

يلاحظ أن أغلب دول العالم النامي استجاب لبرامج صندوق النقد الدولي الذي كان يرمي إلى تحرير اقتصاديات الدول النامية بواسطة سياسة التكيف الهيكلي والتي كانت لها انعكاسات خطيرة على هذه الدول ومنها المجرة غير الشرعية.

ويعرف التكيف الهيكلي أو بما يسميها البعض بالتسوية الهيكلية هي مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الرامية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية الداخلية والخارجية أي العجز في ميزان المدفوعات، وهي عنصر أساسي في مساهمة صندوق النقد الدولي. والدولة التي تريد تصحيح هيكلها الاقتصادي يجب أن ترضخ لشروط هذا الصندوق. ولمعالجة هذا العجز في ميزان المدفوعات يقترح صندوق النقد الدولي ثلاث طرق:⁽⁶⁾

● القيام بمجموعة من الإجراءات للضغط على الطلب عبر إتباع سياسة انكماشية تتوافق والموارد المتاحة، وتأتي في مقدمة هذه الإجراءات تخفيض قيمة العملة وتقليص عرض النقود وتخفيض عجز الميزانية العامة.

● الاقتراض الخارجي أي البحث عن مصادر التمويل الخارجي.

● التأثير على ميزان المدفوعات عبر مجموعة من الاجراءات التقشفية أو الضاغطة كدعم الصادرات وتقييد الواردات، وفرض رقابة على الصرف.

في كل الاحوال فصندوق النقد الدولي يجبذ الفكرة الأولى ويرفض الحلين الآخرين لكونهما يعتمدان على تدخل الحكومة لتتوجيه الاقتصاد.

ويقوم الاساس النظري لاقتصاد التكيف الهيكلي والمصمم للتعامل مع البلدان الفقيرة المدينة في المقام الأول ، على المركب الكلاسيكي الجديد القائم على أولوية قضايا التوازن العام في مواجهة قضايا استحداث الاقتصادي على مستوى كل من الجهاز الإنتاجي والطلب الفعلي.⁽⁷⁾

وتعتمد سياسة التكيف الهيكلي على:

● إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية للدولة.

● الاصطفاف الاجتماعي على سلم الثروة والدخل.

● الكتلة الاجتماعية المندمجة.⁽⁸⁾

وبالرغم من المحاولات الجادة في التغيير في الهيكل الاقتصادي العام للدول النامية الا أن الامر لم يكن بنفس التصور الذي خطط له من قبل المؤسسات المالية الرأسمالية ، بحث كان لهذه السياسات انعكاسات نذكر منها :

ب-انعكاساتها على المستوى الاجتماعي:

يمكن حصر نتائج الإصلاح في تفاقم الفقر وزيادة تهميش فئات اجتماعية عريضة نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية وانخفاض مستوى التشغيل وارتفاع أسعار المواد الأساسية وكذا تخفيض النفقات العمومية وهذا يعني انخفاض القدرة الشرائية والفساد. كما تفاقم الفوارق الاجتماعية من خلال انعدام المساواة في تقسيم أعباء التقشف هذا ما خلق عدم تساوي في تقسيم وتوزيع الدخل وأدى إلى افتقار فئات واسعة بينما تستفيد فئة قليلة جدا⁽⁹⁾، حيث تشير بعض التقارير أن حوالي 86% من الرأسمال المالي تمتلكه عدد قليل من الدول الرأسمالية الليبرالية. بينما يعيش بقية العالم حالة الفقر والحاجة. و من الناحية الاقتصادية حاول صندوق النقد الدولي تأسيس هيكل اقتصادي متطور في دول بنحدها غير متجانسة، فهناك هيكل تقليدي مازال يخضع لبقايا التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية ما قبل الرأسمالية، وهناك هيكل رأسمالي تابع داخل هذه البلدان. لذلك فسياسة التسوية والتكيف الهيكلي غالبا ما كانت نتائجها ضعيفة وما أفرزته هو انتشار سوق سوداء أو الاقتصاد غير رسمي.⁽¹⁰⁾

انعكاس سياسة التكيف الهيكلي وعدم الاستقرار السياسي على الهجرة غير الشرعية.

ازدادت حركة الهجرة غير الشرعية في الدول الأفريقية خاصة دول الساحل الصحراوي في الثمانيات وزادت أكثر فترة التسعينات وذلك بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية التي تعيشها هذه الدول، فتنوعت بين الهجرة الاقتصادية والهجرة السياسية. وقد تزامنت معظمها بالفترات التي كان اقتصاديات هذه الدول يخضع للإصلاح، حيث تشير الإحصائيات أن حركة الهجرة السياسية كانت تقصد اتجاهان أساسيان بين الفترة 1984 الى 2002، هما فرنسا وبريطانيا. ما يلاحظ أن طلب الهجرة كان مرتفعا الى غاية 1989، ومع بداية عام 1991 ارتفع عدد طالبي اللجوء السياسي الى فرنسا نحو 75000 مقابل حوالي 30000 نحو بريطانيا ليرتفع العدد الى حوالي 100000 مهاجر نحو فرنسا مقابل حوالي 95000 نحو بريطانيا سنة 2000 ليرتفع العدد أيضا الى نحو 110000 نحو فرنسا مقابل حوالي 60000 نحو بريطانيا

ويفسر هذا الارتفاع في عدد طالبي اللجوء الى حالة عدم الاستقرار الأمني و السياسي الذي شهدته معظم الدول النامية.⁽¹¹⁾

ويمكن تلخيص أهم نتائج التكيف الهيكلي على الدول الإفريقية إجمالاً ما يلي:

- فقدان الدولة مركزها الاقتصادي وسلطانها على المجتمع.
 - إخضاع كل النشاطات الاقتصادية ذات المردودية الفعلية الى نظام ضريبي خاص، باستثناء بعض النشاطات التي ترى الدولة ضرورة ابقائها خارج الوعاء الضريبي.
 - اختلال توازن اجتماعي بسبب برنامج التكيف الهيكلي وأثرها على البرامج التنموية في المناطق الريفية التي اعتمدت على أدوات وتقنيات مستخدمة من قبل دول أخرى.
 - عجز الدول المتخلفة على خلق سوق بالمفهوم الحديث والذي يحدد نوعية معينة من التعاملات الاقتصادية، بسبب قلة الخبرة والكفاءة المؤسساتية.
- وبالرغم من الكلفة الباهظة التي أنفقت في مجال الهيكلية الاقتصادية في دول الساحل فإن معدل النمو الاقتصادي لم يتجاوز 3% وقدرت الخسائر المالية ب 50 مليار دولار خلال منتصف الثمانينات أي بين 20% الى 25% و في نفس الفترة كانت نسبة الدين قد بلغت 17% على الدول التي لم تستفيد من معدلات فائدة منخفضة.

ويلاحظ ايضا أن هذه الدول كانت عاجزة في عملية التحصيل الضريبي وكذا قلة كفاءة المؤسسات المالية في خلق موارد مالية مما جعل هذه الدول في أمس الحاجة الى دعم مالي. كمثال على ذلك تنزانيا التي أنفقت حوالي 30 مليار شيلين من ميزانية قدرت ب 281 مليار شيلين بين سنة 1992 و 1993. ومن نتائج هذه السياسة طرد حوالي 330000 موظف من قطاع الخدمة العمومية ثم 50000 في مدة ثلاثة أشهر الموالية ثم 10000 خلال السنة الضريبية بين 1992-1993. أمام قطاع عام بات عاجزاً على خلق الحلول الاقتصادية.⁽¹²⁾

3-الوضعية الاجتماعية والأمنية في دول الأفريقية.

1- الوضعية الاجتماعية.

تكاد الدول الأفريقية خاصة دول الساحل الإفريقي ترتب من الدول عالميا التي يشهد أفرادها هجرة غير مسبقة والتي تدفع بمجموعات كبيرة لاختيار الانتحار على البقاء في دولهم وهذا بسبب أن الساحل الأفريقي بيم عام 1980 و 1993 40% من سكانها يعيشون تحت مستوى الفقر المدقع ،حيث يستهلك أفرادها يقابل 1 دولار يوميا ، في عام 1997 صنفت 31 دولة من ضمن 48 دولة متخلفة يقعون جغرافيا ضمن دول الساحل الأفريقي ، مثلما صنفت 31 دولة ضمن 44 دولة لا توجد فيها تنمية بشرية مما يدل أن معدل الأمل في الحياة قصير جدا مع ارتفاع معدلات الجريمة. 2/3 من سكانها لا ينعمون بمياه صالحة للشرب ، 2/3 من سكان دول الساحل الأفريقي من حاملو فيروس فقدان المناعة أي بحوالي مليون نسمة.

يبلغ عدد الساحل الصحراوي الافريقي ب 605 مليون نسمة منها 469 دولة تمثل 10% من سكان العالم و 2% من الناتج القومي حصتها 2.5% من التجارة العالمية، بلغ معدل النمو الاقتصادي لهذه الدل 4.1% بين سنة 2000-2007 في حين تحتاج هذه الدول من 8% الى 10% وذلك بسبب النمو الديموغرافي الذي يصل الى 3% في كل عام.⁽¹³⁾

2- الوضعية الأمنية في أفريقيا.

منذ 1970 تم تسجيل ما يقارب من 30 حربا أغلبها ناتجة عن أسباب سياسية ،وفي سنة 1996 عرفت ما يقارب 53 دولة أفريقية نزاعات مسلحة نتج عنها ما يقارب 8 ملايين لاجئ وحسب الجنرال أمدادو توماني توري فإنه ما يقارب من 92% من ضحايا الحرب هم من النساء والأطفال، ومن جهة أخرى قيم البنك الإفريقي للتنمية تكلفة الحروب ب 250مليار دولار في الفترة بين 1980-1993 وهذا المبلغ يقابل المبلغ الناتج القومي الإجمالي للقارة

الإفريقية في عام بأكمله ، وعلى حد قول كوفي عنان فإن الحروب التي حدثت في سيراليون وأنغولا و ليبيريا أشعلت سوق بيع الأسلحة بواسطة ثروات هذه البلدان.⁽¹⁴⁾

كل هذه الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية ساهمت في إزدياد معدلات الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى تنامي ظاهرة إجرامية تزايدت مع ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية وأصبحت تدعم إن لم نقل المحرك الرئيسي لها ألا وهي الاتجار بالبشر.

خاتمة

ومنه يمكننا أن نخلص إلى القول أن السبب الرئيسي للهجرة غير الشرعية يكمن في ذلك التطور السياسي والاقتصادي بين العواصم والدول في قرن يتميز بتزايد العولمة والتطور التكنولوجي، وكما ازداد اختلاف الأجور أو البحث عن عمل كلما ازدادت الهجرة، وكلما تقلصت المسافة الجغرافية بسبب تطور وسائل النقل كلما هاجر الناس أكثر.

ويمكن لانفتاح التنافس الدولي والاقتصادات عموماً أن يؤثر على الهجرة، حيث يتم تسهيل الهجرة غير الشرعية في نظام دولي أكثر انفتاحاً لدرجة أنه يمكن للدول الأغنى أن تبحث عن الأيدي العاملة في أفقر الدول، وكنتيجة لهذه العوامل فقد توجه عدد كبير من الأقليات المهاجرة إلى الدول الأوروبية الأكثر تطوراً.

أما اليوم فقد أخذت مشكلة الهجرة غير الشرعية منحى هاماً وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية البارزة التي حدثت في مختلف دول العالم بما فيها في دول إفريقيا أو بالأحرى ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط .

بسبب الفقر فإن تدفق الهجرة ما يزال في كامل قواه في حين تستمر الحروب والصراعات الأهلية و المشاريع التنموية المتعثرة تساهم بتحريك كبير للسكان من إفريقيا ، أما بالنسبة لحوض البحر المتوسط فإن الهجرة تزايدت بثبات حيث أن دول منطقة البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجهة مغرية للمهاجرين من جنوب وشرق البحر المتوسط، وقد تحولت دول

جنوب وشرق البحر المتوسط بشكل كبير وتدرجياً من دول أصل إلى دول عبور واستضافة،
ولسوء الحظ فإنه إن لم يتم إدراك هذه التطورات بشكل كافٍ ولم تتم ترجمتها إلى سياسات
معالجة هجرة غير شرعية للسلطات الوطنية.

بالإضافة إلى تقديم وتقييم لسياسات الهجرة غير الشرعية، والاهتمام في إدارة الهجرة بشكل
خاص في دول منطقة البحر المتوسط، وسعى الحكومات على جانبي حوض البحر الأبيض
المتوسط لتصميم إطار عمل تشريعي لتنظيم دخول وإقامة المهاجرين وحصولهم على الخدمات،
إلى حين الحصول على حلول جذرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الهوامش والإحالات:

- 1- August Kouakou, "migration clandestine internationale et démocratie en Afrique entre politique de dissension et incitation", Migration clandestine Africaine vers l'Europe, un espoir pour les autre. Paris: Harmattan 2010, p 121.
- 2- Wassila Taif, droit de l'homme et immigration clandestine, souveranté des Etats et sécurité des personnes, Migration clandestine Africaine vers l'Europe, un espoir pour les autres. Paris: Harmattan 2010, p138.
- 3- August kouakou, op.cit. p 121.
- 4- Chaabit Rachid, Migration clandestine Africaine vers l'Europe, un espoir pour les autres. Paris: Harmattan 2010, p 16
- 5- ريتشارد نيكسون، 1999 حرب بلا نصر، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر. ط1 1996، ص 282.
- 6- أحمد شقير "سياسات التسوية الهيكلية، محاولة لحصر محتواها الاقتصادية والاجتماعية وأسسها النظرية "مجلة العمل والتنمية المعهد العربي للثقافة العمالية، دت، ص 32.
- 7- محمد عبد الشفيق عيسى، الأبعاد الاجتماعية لتكيف الهيكلية والخصخصة في مصر. مركز الدراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في الدول العربية، بيروت: 1999. ص 276.
- 8- نفس المرجع، نفس الصفحة.
- 9- Bemard Joune, Yann Roche, Des flux et des territoires: vers un monde sans Etat, Publication de Québec. 2006. p30.

- 10- Ange Bergson, Lendja Ngmenzi, Politique et emmigration irréguliere en Afrique: enjeux d'une debroville par temps cris. France :Karthala Edition.2010.p116.
- 11- Ralph van derhoeyn et d'autre, L ajustement structurel etan-dela en Afrique subsaharienne, France: Karthala Edition, 1995, p 35.
- 12- Federico Mayor, Un Monde Nouveau, Edition Odil Jacob, 1999, p 384.
- 13- Ibid, p 385
- 14- Ibid, p 387